الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.17–E/2016/SR.3

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
14 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الثانية	دورة عام ٢٠١٦
محضر موجز للجلسة السابعة عشرة	الجلسة الثالثة

محضر موجز للجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ”التدفقات المالية غير المشروعة وتمويل التنمية في أفريقيا“
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المشارك: السيد لوغار (رئيس اللجنة الثانية) . . . . . .(سلوفينيا)

الرئيس المشارك: السيد أو جون (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (جمهورية كوريا)

المحتويات

بيانات استهلالية

حلقة نقاش بشأن ”التدفقات المالية غير المشروعة وتمويل التنمية في أفريقيا“

بيانان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18532X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

بيانات استهلالية

١ - السيد لوغار (الرئيس المشارك): قال إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كُلِّفت بتشكيل الفريق الرفيع المستوى الحالي المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بهدف كفالة التنمية المعجلة والمستدامة لأفريقيا بالاعتماد على مواردها الخاصة قدر الإمكان. وخلص الفريق إلى أن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا ضرورة لا بد منها، وهو يحث الاتحاد الأفريقي على وضع إطار عالمي للحوكمة لتحديد الشروط التي يجري بموجبها تجميد الأصول وإدارتها وإعادتها لمصدرها. ويشير التقرير إلى أن الهيكل العالمي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ليس مكتملاً؛ وتتضح بجلاء الحاجة إلى عمل إصلاحات لتعزيز التعاون والتنسيق على مستوى عالمي لوقف زحف التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وما وراءها.

٢ - وأردف يقول إن الجلسة الحالية ينبغي أولاً أن تفكر في السبل التي تستطيع بها الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من مناطق أخرى. وثانياً، ينبغي أن تدرس السبل التي تستطيع بها الأمم المتحدة أن تحفز قدراً أكبر من التعاون والتنسيق العالميين في ما بين الهيئات المعنية بمعالجة المشكلة، بما فيها الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية. وتساءل عن سبل تعميم المبادرات الجديدة وإدراجها داخل جهود عالمية متسقة ومتكاملة تهدف إلى مكافحة التدفقات غير المشروعة في كافة الدول. وثالثاً، من الضروري أن يُنظَر في الخطوات اللازمة لترسيخ هيكل مالي وحوكمي عالمي قادر على التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة.

٣ - السيد أو جون (الرئيس المشارك): قال إن البلدان الأفريقية بصدد تحويل اقتصاداتها تحولاً جذرياً، وتعكف على إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، ومكافحة اللامساواة، وتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية الأساسية وبين الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وحتى يتسنى تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة، سيلزمها عدد كبير من الاستثمارات في قطاعات التنمية المستدامة الرئيسية، غير أن مصدر هذا التمويل ليس واضحاً بعد. فالبلدان الأفريقية تُعدّ ضمن البلدان النامية التي يلزمها أكبر نسبة من الموارد المالية. وتصبح تعبئة الموارد المحلية في الوقت الراهن حقيقة سياسية واقعة لا مفر منها لجميع البلدان النامية، ومن بينها البلدان النامية في أفريقيا.

٤ - واستطرد قائلاً إن التدفقات المالية غير المشروعة، بالنسبة للبلدان النامية، تمثل خسارة كبيرة في احتياطيات النقد الأجنبي، وسبباً في تآكل وعائها الضريبي القانوني، وضياعاً لفرص استثمارية من ريوع الموارد الطبيعية. وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا تبلغ مقداراً مذهلاً قيمته ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. ويجب استكمال الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية بجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، لئلا تتعطل فعالية هذه التعبئة.

٥ - السيد زان (مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلم عن طريق اتصال بالفيديو من جنيف، فقال إن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ضروري حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحداث تغيير هيكلي في اقتصادها. فقد خرج من أفريقيا ما يقرب من ٥٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تحويلات مالية غير

مشروعة خلال العقد ٢٠٠٢-٢٠١٢، وهو مبلغ يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لكينيا خلال هذه الفترة نفسها. والتدفقات المالية غير المشروعة، بما تمثله من تكلفة باهظة على التنمية، تقوض المؤسسات وتستترف الدول من موارد هي في مسيس الحاجة إليها، وتقلل قاعدة الموارد المتوافرة للتنمية ويمكن أن تؤدي إلى زيادة في الأعباء الضريبية المحلية. وتشكل الآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، بما يشمل آثارها على الصحة والتعليم والعمل، قيوداً رئيسياً في سبيل التحول الهيكلي لأفريقيا.

٦ - واستدرك يقول إن المشكلة رغم خطورتها يمكن حلها بمساعدة مؤسسات مثل الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تقدم هذه المؤسسات المساعدة لتعزيز قدرات المؤسسات المالية الأفريقية وإدارات ضريبة الدخل والوزارات المعنية بإدارة عقود قطاع استخراج الموارد الطبيعية في أفريقيا، من أجل التصدي للتدفقات غير المشروعة؛ وعمل إصلاحات ضريبية لتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح إجراءات دائرة الجمارك للحد من التلاعب في الأسعار التجارية؛ وزيادة تعزيز مبادرات مكافحة غسل الأموال وإنفاذها.

٧ - ومضى يقول إن الفوز في المعركة ضد التدفقات المالية غير المشروعة لن يتحقق ما لم تُعالَج مسائل خطيرة في مجال الحوكمة، خصوصاً استخدام عائدات الموارد الطبيعية، وما لم تُعزَّز المؤسسات الشفافة المستقلة الخاضعة للمساءلة. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تبلغ فيها التدفقات المالية غير المشروعة نسبة ٥ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يكون قطاع الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان المصدر الرئيسي لهذه التدفقات. ويسهم في هذه المشكلة التباين في المعلومات، الذي يسفر عن التهرب الضريبي والتلاعب في الأسعار التجارية، وكذلك هياكل الحوكمة غير الملائمة. ولمعالجة هذه المشاكل، ينبغي أن تعزز البلدان الأفريقية مستوى الشفافية والمساءلة بتعزيز منظمات المجتمع المدني وتنفيذ عمليات مفتوحة وشفافة للميزنة. وينبغي أيضاً أن تعزِّز الإصلاحات المؤسسية لضمان استقلال السلطات القضائية والأجهزة المركزية للمحاسبات وسلطات الجمارك والمصارف المركزية، وأن تتصدى لأي دلائل على الفساد. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن تشكل الأمم الأفريقية لجاناً معنية بمكافحة الفساد ووحدات معنية بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة داخل مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك. وأخيراً، ينبغي أن تشجع البلدان الأفريقية المبادرات الرامية إلى تشجيع السياسيين والعاملين في الخدمة المدنية على الإفصاح دورياً عن موجوداتهم.

٨ - وأكد أن المجتمع الدولي يشترك في مسؤولية التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. فلا بد من زيادة التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة التعاون الدولي عن طريق قنوات منها لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة، والمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

٩ - وأشار إلى أن طريقة تعامل البلدان الأفريقية مع الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب المباشرين مسألةٌ هامة أخرى، تستطيع وكالات وإدارات الأمم المتحدة مثل الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقدم مشورة سياساتية بشأنها إلى الحكومات، وذلك لمساعدتها على وضع سياسات الاستثمار والتعامل مع التهرب الضريبي وأي ممارسات غير مشروعة تحدث من جانب الشركات المتعددة الجنسيات.

حلقة نقاش بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتمويل التنمية في أفريقيا

١٠ - السيد ماروبينغ (مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي): قال إن ظهور أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أكد حتمية التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة المستمرة، على الصعيد العالمي. وثمة أهمية خاصة للتصدي للمشكلة بالنسبة للبلدان الأفريقية، مع استمرار تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية وندرة الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم تحقق جهود تعبئة الموارد المحلية أيضاً إمكاناتها الكاملة. وأسفرت هذه الظواهر الثلاث جميعاً عن حدوث فجوة في التمويل كثيراً ما كانت تُسَد بالاقتراض الخارجي، مما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية الثقيلة أصلاً. ويمثل التمويل المرتقب لخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ ضغطاً إضافياً على كاهل أفريقيا.

١١ - واسترسل يقول إن التقارير تشير إلى أن غالبية التدفقات المالية غير المشروعة، وهي متعددة الجوانب وتنحو إلى التغيير، تُعزى إلى شركات عبر وطنية، ولا سيما في الصناعة الاستخراجية. فالتدفقات غير المشروعة تشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير في البلدان الأفريقية منها في أماكن أخرى. وستتطلب تطلعات المنطقة نحو تحقيق نمو اقتصادي تحوُّلي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، أن تحقِّق نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومستداماً ومستقراً وشاملاً للجميع يتسم بالإنصاف في توزيع الدخل والثروة. وبالنظر إلى المستوى الحالي للتنمية في أفريقيا، وبما ما يزيد على ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً وعدة بلدان ذات دخل متوسط، سيتعين تحقيق معدل للنمو الاقتصادي لا يقل عن ٧ في المائة بالقيمة الحقيقية لإحداث تحول اقتصادي (إضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية والتنويع وإضافة القيمة). ووفقاً لخطة عام ٢٠٦٣، سيستلزم ذلك إقامة هياكل أساسية وتوليد طاقة؛ وتحسين الإنتاج الزراعي؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها؛ وزيادة الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، مع التركيز بشكل خاص على تنمية المهارات؛ وتسريع وتيرة التصنيع؛ ونمو قطاع الخدمات؛ وزيادة التكامل الاقتصادي؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والانضمام إلى سلاسل التوريد دون الإقليمية والإقليمية والدولية من خلال التجارة.

١٢ - وأردف قائلاً إن خطة عام ٢٠٦٣ تشمل عدداً من المشاريع والبرامج السريعة في قطاعات النقل والتكنولوجيا والهياكل الأساسية والسلام والأمن والمالية والفضاء الخارجي والتعليم والتجارة، وجميعها تأخذ في الاعتبار عناصر تمكينية مثل الحكم الرشيد، ومسائل شاملة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشغيل الشباب، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل. ومن المرجح جداً أن ينجح تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ بسبب ما أولي من اهتمام واجب لتجنب الأخطاء التي شابت الأطر السابقة. فالتنفيذ سيتبع الآن نهجاً منطلقاً من القاعدة لأعلى بما يكفل الإدماج والملكية والالتزام من جانب القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ فإن أي إطار قائم على مبادرات وبرامج وقرارات إقليمية وقارية قائمة بالفعل، وعلى أطر استراتيجية وخطط عمل وطنية، سيضمن تحقيق الانسجام والتنسيق والاتساق.

١٣ - وأشار إلى وجوب تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ على جميع المستويات. ومن شأن تحديد أهداف ومؤشرات واضحة أن ييسر الإدارة القائمة على النتائج ويسهل إقامة إطار للمساءلة ذي مصداقية. وقد أجري بالفعل تحليل للمخاطر، وجرى تقييم القدرات اللازمة لإعمال خطة التنفيذ في السنوات العشر الأولى. ومن شأن تعديل خطة التنفيذ بما يتلاءم مع الأوضاع الوطنية ودون الإقليمية أن

يضمن إدراج الخطة في خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية. وتوجد بالفعل استراتيجية فعالة للاتصالات، ونُظِر على النحو الواجب في وسائل التنفيذ.

١٤ - وأكد أن جميع أهداف التنمية المستدامة وعددها ١٧ هدفاً مدرجة بالكامل في أهداف خطة عام ٢٠٦٣ البالغة ٢٠ هدفاً؛ ويمكن اعتبار هذه الخطة صك أفريقيا المخصص لتنفيذ هذه الأهداف. ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية موضع ترحيب لتمويل خطة عام ٢٠٦٣، فإنها ما زالت أحد مصادر التمويل الانتقائية التي لا يمكن التنبؤ بتوافرها والمحملة بالشروط التي تخنق حيز السياسة العامة. وبناءً عليه، فإن خطة عام ٢٠٦٣ لا تعقد آمالها على المساعدة الإنمائية الرسمية، برغم الالتزامات الكثيرة المتعهد بها دولياً. أما المساعدات الخيرية، التي أدت دوراً هاماً في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، فهي تقديرية بطبيعتها، وبالتالي فهي مصدر تمويل محفوف بالمخاطر، وإن كان موضع ترحيب. وبالمثل، ما برح الاستثمار الأجنبي المباشر يتجنب أفريقيا لسنوات رغم الحوافز السخية التي تقدمها البلدان الأفريقية.

١٥ - وأضاف قائلاً إن تعبئة الموارد المحلية، تبعاً لذلك، هي مصدر التمويل الوحيد الذي تتحكم فيه البلدان الأفريقية؛ غير أن قدرتها على تعبئة الموارد المحلية مازالت غير مستغلة إلى حد كبير. وتزيد التدفقات المالية غير المشروعة الحالة تعقيداً: فالأوعية الضريبية تتآكل، مما يؤدي إلى حدوث عجز وقروض خارجية كثيراً ما تزيد مشاكل الديون السيادية سوءاً؛ وتصبح الأسواق المالية المحلية مستنزفة ومشوهة؛ ويتعطل التعميق المالي؛ وتطول الاختلالات المالية والضريبية؛ وتصبح المخصصات الاستثمارية عديمة الكفاءة؛ ويتفاقم التفاوت في توزيع الثروة. وبناءً عليه، يشعر الاتحاد الأفريقي بقلق بالغ إزاء أثر التدفقات المالية غير المشروعة على التمويل المقرر لخطة عام ٢٠٦٣. وأعرب المجتمع الدولي هو الآخر عن القلق، في محافل منها مؤتمرات قمة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وأُطلِقَت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد تناول مسألة التدفقات المالية غير المشروعة عددٌ من أجهزة الأمم المتحدة إضافة إلى اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من بينها الأونكتاد والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وجرى تناولها كذلك في تقارير الأمم المتحدة.

١٦ - واستطرد بقوله إن أفريقيا تصدرت جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، حيث شكلت الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في عام ٢٠١٢. وأصدر الفريق الرفيع المستوى تقريراً شاملاً زاخراً بالمعلومات، والتقى في عام ٢٠١٥ بأطراف أفريقية رئيسية صاحبة مصلحة. وكلَّف الاتحاد الأفريقي مختلف منظمات البلدان الأفريقية بالعمل مع الفريق، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتعد مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة عملية معقدة ومتعددة الأوجه، فإن أمكن التغلب على بعض التحديات في الأجل القصير، سيستغرق البعض الآخر وقتاً طويلاً لقهره. وبما أن التدفقات المالية غير المشروعة مسألة عالمية، لا تستطيع منطقة بمفردها أن تتصدي لها بفعالية. والأمم المتحدة هي المحفل الملائم لحشد الجهود العالمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتوفر خطة عمل أديس أبابا الأساس للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل بشكل مشروع.

١٧ - وحث اللجنة الثانية على تعيين لجنة من الخبراء المختصين لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي، وعلى وضع خطة عمل للقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠ أو قبل ذلك. وينبغي أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع لجنة منع الجريمة

والعدالة الجنائية وأن يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في وضع إطار عالمي للتعامل بحزم مع التدفقات المالية غير المشروعة، ربما في شكل بروتوكول يُلحَق بأحد الصكوك الموجودة بالفعل.

١٨ - السيد نور (مدير مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا حددتا التدفقات المالية غير المشروعة بوصفها عقبة رئيسية في سبيل التنمية. والجوانب الرئيسية الثلاثة للتدفقات المالية غير المشروعة جوانبٌ تجارية وجنائية ومتعلقة بالفساد. ويمثل ما يُفقَد من موجودات تحويلاً ضخماً من دول نامية ذات موارد محدودة كان من الممكن لولا ذلك أن يُستَثمَر في التنمية. ولئن كانت التدفقات المالية غير المشروعة النابعة من أفريقيا بالقيمة المطلقة ليست بنفس ارتفاعها في أماكن أخرى، فإن متوسط نسبة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه القارة هو الأعلى. وما يزيد ذلك ضرراً أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ليس كافياً أصلاً لتلبية تطلعات أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن التقديرات الرسمية للعنصر التجاري من التدفقات المالية غير المشروعة تقديرات متحفظة لأنها تعتمد في المقام الأول على التلاعب في الأسعار التجارية، وهي لا تشمل عموماً أي خسائر ناجمة عن التسعير الداخلي والعقود غير المتكافئة والتلاعب في الفواتير.

١٩ - واستدرك يقول إن هناك بالفعل عدداً من المبادرات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية المقامة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ومع ذلك يلزم بجلاء أن توضع قوانين لمكافحة التلاعب في الأسعار وتعزيز القدرات للكشف عن التسعير الداخلي. وتلزم زيادة التعاون الضريبي وتبادل المعلومات الضريبية للتصدي لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وينبغي إنشاء مؤسسات مستقلة لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة ومنعها. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومؤسسات أفريقية أخرى، على توسيع مجموعة الأدوات اللازمة لصناع السياسات، وعلى تعزيز بناء القدرات والبحوث والدعوة. ويوجد عدد من الدروس المفيدة التي يمكن استخلاصها من تجارب المناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، حققت بوليفيا زيادة كبيرة في إيراداتها الواردة من صناعة الهيدروكربونات بها، ناتجة أساساً عن إعادة التفاوض بشأن العقود.

٢٠ - وأكد أن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، يتطلب قدراً أكبر من الإرادة السياسية كتلك التي أبداها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ويلزم النظر إلى المشكلة من خلال منظور للتنمية يأخذ بعين الاعتبار ضيق القدرات المتوافرة. ومن الضروري أن يُوسَّع نطاق التعاون الإقليمي والدولي، بما يشمل التعاون بين اللجان الإقليمية، وأن تُنشأ برامج أكثر شمولاً لوقف استنزاف جهود تعبئة الموارد المحلية الناجم عن التدفقات المالية غير المشروعة.

٢١ - الأستاذ بويس (قسم الاقتصاد، جامعة ماساتشوستس بمدينة أمهرست): قال إن التدفقات المالية غير المشروعة لا تشمل هروب رؤوس الأموال فحسب (ويعرَّف بأنه أي تدفقات غير مسجلة، بما يشمل أي أموال تُكتَسَب أو تُنقَل أو تُحفَظ في الخارج بصورة غير مشروعة)، وإنما تشمل أيضاً أي مدفوعات عن الواردات المهربة، والمعاملات المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من المواد المحظورة، والتدفقات المالية التي يجري غسلها محلياً، والتسعير الداخلي الذي يقوم به قطاع الشركات.

٢٢ - وأردف يقول إن هناك علاقة بين هروب رؤوس الأموال والاقتراض الخارجي. ففي الظاهرة المعروفة باسم هروب رؤوس الأموال المدفوع بالديون، يتلقى المسؤولون عمولات غير مشروعة أو أموالاً محوَّلة عن قروض تتعاقد عليها الحكومة، ويخفون العائدات في الخارج. وفي الظاهرة المعروفة باسم الاقتراض الخارجي المدفوع بهروب رؤوس الأموال، يودع أفراد عاديون أموالاً بصورة غير مشروعة في الخارج ثم ''يقترضونها'' من جديد. ويستطيع المقترض أن يجني المزيد من المكاسب غير المشروعة إذا كانت المسؤولية عن تسديد القرض تقع على الحكومة. وبيَّنَت التحليلات أن مقابل كل دولار تقترضه البلدان الأفريقية من الخارج، يخرج من أفريقيا ما يصل إلى ٦٠ دولاراً عن طريق هروب رؤوس الأموال. وبناءً عليه، ثمة أهمية بالغة لإدارة الديون ومراقبة قطاع استخراج الموارد الطبيعية من أجل التصدي لمشكلة هروب رؤوس الأموال.

٢٣ - وذكر أن قدراً من النجاح قد تحقق في استرداد الموجودات المسروقة، مثل مبلغ الـ ٧٠٠ مليون دولار التي أودعها في حسابات مصرفية سويسرية الحاكم العسكري السابق لنيجيريا ساني أباتشا وأسرته. وحتى إن كان ذلك المبلغ متواضعاً مقارنة بالحجم الإجمالي لرؤوس الأموال الهاربة، فإن أي مبالغ مستردة من هذا القبيل لها تأثير بياني عملي يساعد على ردع هروب رؤوس الأموال مستقبلاً. وتشمل الهياكل الأساسية التي تساعد في استرداد الموجودات المسروقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومبادرة البنك الدولي لاسترداد الموجودات المسروقة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتؤدي أيضاً وحدات الاستخبارات المالية وتشريعات مكافحة غسل الأموال الوطنية دوراً حاسماً في العملية. وإحدى السمات الرئيسية لهذا الهيكل الدولي هي قدرة المحققين على المطالبة بما يثبت اقتناء الموجودات بصورة مشروعة عند تحديدهم أي إيداعات مالية أجنبية كبيرة يملكها أشخاص مكشوفون سياسياً أو أشخاص يشتبه في نشاطهم الإجرامي.

٢٤ - واسترسل قائلاً إن أحد الابتكارات المحتملة هو إنشاء محكمة دولية للإفلاس للنظر في إلغاء الديون ''الكريهة أو غير الشرعية'' التي تتعاقد عليها حكومات بدون موافقة الشعب، والتي لا تفيد الشعب، وفي الحالات التي يكون فيها الدائنون على علم أو كان ينبغي لهم أن يعلموا بانطباق هذين الشرطين. وحيثما توجد أدلة على سوء استخدام أي أموال مقتَرَضَة بصورة منهجية، ينبغي أن يقع عبء الإثبات على كاهل الدائنين. ويمكن الحد من هروب رؤوس الأموال أيضاً بزيادة الشفافية في المعاملات المصرفية الدولية. وعلى النقيض من التصور العام، فإن أهم المقار التي تتخذ في الخارج ليست في الجزر الاستوائية، بل في نيويورك ولندن وسائر المراكز المالية الدولية. وينبغي أن يشمل تبادل المعلومات بين البلدان إفصاحات تلقائية من المصارف عن هوية المالكين المنتفعين، وهو معيار أقرته مجموعة العشرين في عام ٢٠١٣.

٢٥ - ومضى يقول إن الدافعَين الرئيسيَّين لهروب رؤوس الأموال هما إخفاء الأموال المكتسبة بشكل غير مشروع والتهرب من الضرائب. ولذلك فإن زيادة الشفافية وإنشاء هيئة محايدة للفصل في قضايا الديون الكريهة سيكونان رادعاً هاماً للضالعين في هروب رؤوس الأموال ولموظفي المصارف وسائر المؤسسات المالية ممن يكونون في وضع يتيح لهم التربح من المساعدة والتحريض عليه.

٢٦ - السيدة ديل سيو (مستشارة شؤون الضرائب والتنمية، اللجنة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية، ومديرة مكتب محاماة): قالت إن التدفقات المالية غير المشروعة، في أوسع معانيها، تشمل جميع الترتيبات التي تتحايل على روح القانون، بما في ذلك تقليل الضرائب إلى

الحد الأدنى من جانب الشركات المتعددة الجنسيات. وتشير التقديرات إلى أن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يكلفان البلدان النامية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بثلاثة أضعاف من البلدان المتقدمة. وفي نفس الوقت، شُهِد انخفاض حاد في القيمة الاسمية لمعدلات ضرائب الشركات على مدار الثلاثين عاماً الماضية، حين أصبحت البلدان ذات الدخل المنخفض تعتمد بشكل متزايد على ضرائب الدخل المفروضة على الشركات. والتلاعب الضريبي يفيد الأغنياء ويضر الفقراء بحرمان الحكومات من الأموال التي يمكن استثمارها في الصحة والتعليم والهياكل الأساسية. وينتهي المطاف بالأعمال التجارية المحلية التي لم تسنح لها فرصة اللجوء لأحد الملاذات الضريبية أن تدفع ثمن تلاعب الشركات المتعددة الجنسيات. والأثر الإجمالي المنشود هو زيادة اعتماد البلدان النامية على المساعدة الأجنبية.

٢٧ - وقالت إن القواعد القائمة والمؤسسات المعنية بإدارة الضرائب يعود تاريخها إلى أوائل القرن الماضي حين كانت غالبية التجارة عبر الحدود في السلع الأساسية والسلع المصنعة. غير أن في القرن الحادي والعشرين، يتولد أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات وغير ذلك من الموجودات غير الملموسة، وتجري معاملات كثيرة بين أطراف مرتبطة ببعضها داخل نفس الشركة المتعددة الجنسيات. ومؤسسات الضرائب لم تتكيف مع الوقائع الجديدة. فعلى سبيل المثال، لا توجد سوى ثلاثة بلدان أفريقية لديها وحدات معنية بالتسعير الداخلي في إدارات ضريبة الدخل بها، بالرغم من أن غالبية منازعات المعاهدات الضريبية تتعلق بانتهاكات التسعير الداخلي. ويلزم استكمال بناء القدرات على الصعيد الوطني بالتعاون الإقليمي وزيادة فعالية الحوكمة العالمية. وتمثل مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي أطلقتها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أنه يلزم تعزيز نظام الإبلاغ على أساس كل بلد على حدة. ومن الأهمية البالغة بمكان حتى تنجح أي إصلاحات أن يجري تعزيز تمثيل البلدان النامية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على الصعيد العالمي، حسبما ينص عليه الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - وأضافت قولها إن التوصيات الواردة في إعلان اللجنة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية تشمل فرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات بوصفها شركات مُفْرَدَة، وتوزيع الإيرادات الضريبية على البلدان التي جرى فيها النشاط الاقتصادي المعني. ويتعين الحد من التنافس الضريبي، حيث تعكف البلدان المتقدمة على وضع حد أدنى لضريبة دخل الشركات، ومعالجة الآثار غير المباشرة عن طريق التعاون الإقليمي والدولي. وينبغي أن تضمن الدول أيضاً أن تحظى إدارات الضرائب بها بما يلزم من سلطات وموارد لجباية الضرائب المستحقة على الشركات المتعددة الجنسيات. وينبغي أن تُعلَن للجمهور معلومات الإبلاغ التي يقدمها كل بلد على حدة، حتى يتسنى رصد فعالية الإصلاحات. وقبل كل شيء، ينبغي إدراج الشمولية في صلب السياسات الضريبية عن طريق إنشاء لجنة حكومية دولية لصياغة اتفاقية لمكافحة الممارسات الضريبية التعسفية. فإن أي مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً.

٢٩ - السيد ديفيس (خبير اقتصادي في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره المعنون ”Economic Development in Africa Report 2015“ (التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٥)، سلط الضوء على ضرورة معالجة الافتقار إلى قواعد تنظيمية تحوطية في قطاع الخدمات المالية بغرض التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. وبالنظر

إلى النمو السريع للمعاملات المصرفية والمالية عبر الحدود، وإلى أن أكثر من نصف موجودات المصارف التجارية في أفريقيا بحوزة بلدان أجنبية، يجب أن توضع أنظمة لتحسين فعالية الإفصاح والشفافية في التدفقات التجارية والمالية. وتزداد صعوبة تنفيذ هذه الأنظمة بالتلاعب في الأسعار التجارية وعدم كفاية القوانين الضريبية، وانعدام المواءمة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، ونقص المهارات المتاحة لدى السلطات التنظيمية.

٣٠ - وأردف يقول إن تقدماً هائلاً قد أحرز في جماعة شرق أفريقيا، في شكل مدونة لقواعد السلوك تهدف إلى منع الممارسات الضريبية الضارة، وفي مواءمة الحوافز الضريبية. وبالتالي، جار اتخاذ خطوات لمنع ظاهرة ''التسابق نحو القاع'' في ضرائب الشركات. وفي سياق جهود تحسين التكامل الإقليمي، وُجِّه تركيز أكبر إلى تبادل المعلومات، وإلى الهيئات والمجالس الرقابية التي لها ولاية على جزء كبير من القطاع.

٣١ - واسترسل قائلاً إن الدول الأفريقية تحتاج إلى بناء قدراتها المؤسسية لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة. ويقدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى البلدان المعنية بواسطة برنامجه المعنون ''Automated System for Customs Data'' (النظام الآلي للبيانات الجمركية)، الذي يمكن من رصد التسعير الداخلي والواردات والصادرات بشكل أفضل. ويتزايد الاعتماد على السلع الأساسية الخام في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أيضاً البلدان الأكثر تضرراً من التدفقات المالية غير المشروعة. وتمثل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة خسائر فادحة في تمويل التنمية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وبالتالي، تلجأ كثرة منها إلى أسواق رأس المال الدولية لسد ثغرات التمويل الإنمائي في حساب رأس المال الخاص بها، نظراً لما شهدته أسعار السلع الأساسية من انخفاض مطرد على مدار عدة سنوات. وتسببت التدفقات المالية غير المشروعة بذلك في جعل هذه البلدان أكثر اعتماداً على التمويل الخارجي والديون، وأدى ذلك بدوره إلى مشاكل في الاستدامة. وتسببت هذه التدفقات أيضاً في تخفيض الحوافز المقررة لصانعي السياسات والقطاع الخاص حتى يشاركوا في التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي المشروعين، ومنها الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والإدارية اللازمة؛ وفي نفس الوقت، خفَّضَت عائدات الصادرات والعائدات المالية المحتملة لهذه الدول. وفي كثرة من البلدان المتضررة، ترتبط المشكلة ارتباطاً وثيقاً بقطاع الصناعات الاستخراجية الطبيعية، حيث تَكفُل جماعات المصالح ذات النفوذ أن تظل الصادرات مكونة أساساً من المواد الخام، بدلاً من المواد المعالجة الأعلى قيمة.

٣٢ - وأكد على الأهمية الحاسمة للقيادة الحكومية والعمل الإقليمي للتصدي لتلك المشاكل. وكما يتضح من حالة سيراليون، فإن أي بلدان بها خدمات ونظم متهالكة للرعاية الصحية تستطيع أن تمول تغطية شاملة للرعاية الصحية بتخفيض الحوافز الضريبية، وزيادة شفافية اتفاقات التعدين، ومنع التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٣ - واستطرد يقول إن مبادرات مثل مركز تنمية المعادن الأفريقي والرؤية الأفريقية للتعدين تحتج بأن موارد أفريقيا المعدنية تستطيع، إذا ما أديرت بشكل جيد، أن تنتشل القارة من الفقر وأن تطلقها في سماء النمو والتنمية والرخاء للجميع. ويجب أن تتفاهم الحكومات في أفريقيا مع الشركات المتعددة الجنسيات لإعادة استثمار الأرباح والضرائب في الاقتصادات المحلية من أجل تعزيز تطوير الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية. ولصناديق الثروة السيادية أيضاً دور لتؤديه، ويمكن استخلاص الدروس من تجربة بوتسوانا في هذا الصدد. ويمكن معالجة مشاكل

شفافية المدفوعات التي تتسم بأهمية لكثرة من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، عن طريق عقد منتدى لبناء توافق في الآراء تدعو إليه الأمم المتحدة. أما التكامل الإقليمي والشراكات الدولية وإقامة قاعدة اقتصادية واسعة تشمل التصنيع والخدمات، فجميعها ستؤدي أدواراً رئيسية في حل مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

٣٤ - السيدة شبيغل (رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية، مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والمحاورة الرئيسية: قالت إن المناقشة الحالية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة تنم عن بوادر تغييرات حقيقية في السياسات العامة بادية في الأفق. فقد تطرقت المناقشة إلى الشفافية والميزانيات والضرائب والفساد والاستثمار والديون، مما يعكس مضمون فقرات مختلفة من خطة عمل أديس أبابا، وهي اتفاق دولي متعلق بمسائل من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الخاص والتنظيم والديون. ويوجد موضوع واحد لم يُتَطرَّق إليه هوالتكنولوجيا، رغم أن التكنولوجيات الجديدة يمكنها أن تساعد على تعقب التدفقات المالية بشكل أفضل. ووُجِّهَت أيضاً دعوات إلى المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة لنشر تقديرات عن حجم وتكوين التدفقات المالية غير المشروعة، التي دُعيَت غير مشروعة لسبب ومن ثم يصعب تتبعها. وإحدى المشاكل الأخرى هي عدم وجود تعريف للتدفقات المالية غير المشروعة، التي لا تقتصر على الأموال التي تكتسب أو تنقل أو تستخدم بصورة غير مشروعة، وإنما تتعلق أيضاً بالأموال التي تعبر الحدود. وتشير الأرقام المذكورة غالباً إلى مشاكل في الفواتير التجارية، وإن كان بعضها يشمل أيضاً مشاكل فواتير تدفقات رأس المال والحوافز الضريبية والتعاقدات. ومن ثم يوجد نقص في التعاريف والأرقام المتسقة. وسيلزم توخي الاتساق في السياسات من جانب صانعي القرار في مختلف الوزارات المختلفة لكفالة تحقيق التآزر.

٣٥ - وفي ما يتعلق بالتلاعب في الفواتير التجارية ومشاكل حساب رأس المال التي أشار إليها الأستاذ بويس، قالت إن الأرقام المعروضة عبارة عن تدفقات إجمالية، أي تدفقات خاصة سيتعين حساب آثارها الضريبية. وتعكف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية على التحقيق في مسألة التلاعب في التسعير الداخلي، مثل تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، التي تشير التقديرات إلى أنها تتسبب في خسائر سنوية تتراوح بين ١٠٠ بليون دولار و٢٤٠ بليون دولار. وسيلزم إجراء المزيد من البحوث لتحديد الأثر الكامل. وقد ذكرت خطة عمل أديس أبابا اتفاقيةَ الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوصفها إطاراً للتصدي للفساد وغسل الأموال. واقترح السيد ماروبينغ أيضاً العمل مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لهذا الغرض. وقد خُصِّصَت بالفعل نسبة صغيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء القدرات من أجل التصدي للتهرب الضريبي المحلي، وهي مسألة أخرى ناقشها المشاركون في حلقة النقاش. وحددت خطة عمل أديس أبابا أيضاً مبادرات في هذا المجال، وأُطلِقَت مبادرات أخرى من جانب صندوق النقد الدولي، وبرنامج مفتشي الضرائب بلا حدود، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

٣٦ - وأكدت أن أي أموال تغادر البلدان في شكل تدفقات مالية غير مشروعة هي أموال كان من الممكن أن تستثمر محلياً؛ والحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية ملحة بصفة خاصة. وتسلم خطة عمل أديس أبابا أنه حتى لو جرى التوصل إلى حل لمشكلة التدفقات المالية غير

المشروعة، من الجائز ألا تذهب الموارد المتاحة إلى المجالات التي تحتاج إلى التمويل. وبناءً عليه، يصبح السؤال الأكبر هو كيف يمكن تشجيع التمويل في هذه المجالات.

٣٧ - وفي ما يتعلق باقتراح السيد ماروبينغ بتشكيل فريق من الخبراء في اللجنة الثانية، قالت إن المنتدى العالمي للتنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، الذي عقد قبل مؤتمر أديس أبابا، يمثل منبراً آخر لمناقشة تلك القضايا.

مناقشة تحاورية

٣٨ - السيد شيرمان (المملكة المتحدة): قال إن اللجنة ينبغي أن تبت في مسألة التدفقات المالية غير المشروعة. ويعكف بلده بالفعل على اتخاذ تدابير سياساتية وتنظيمية متنوعة ثبت نجاحها، مثل إنشاء سجل لأصحاب حقوق الانتفاع من الشركات، وقوانين أشد صرامة لمكافحة غسل الأموال والرشوة، ووحدات متخصصة لإنفاذ القوانين مكلفة بتعقب واستعادة الموجودات المسروقة التي تنشأ في بلدان نامية ويُعثَر عليها في المملكة المتحدة، والتحقيق في أي رشاوي يتورط فيها رعايا البلد في البلدان النامية. وينبغي إنشاء وكالة جديدة تُكرس للتعاون الثنائي مع إدارات الضرائب في البلدان النامية بغية تعزيز قدراتها ومعالجة مشكلة التهرب الضريبي.

٣٩ - واسترسل قائلاً إن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة حين يُنظَر إليها من منظور إنمائي، تصبح كيفية استخدام الأموال المستردة مهمة للغاية، وكذلك تشديد التركيز على التنسيق بين الوكالات الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسين التعاون مع السلطات القانونية والتنظيمية. ويؤيد وفد بلده أي مبادرات للتعاون بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وسائر المسائل الضريبية، ويشدد على أهمية اتباع نهج أكثر تنسيقاً في تنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في استرداد الموجودات، ربما في شكل قدرة معتمدة دولياً للاستجابة السريعة في مجال استرداد الموجودات، بما أن الاستجابة الدولية الراهنة ما برحت عشوائية في حالات كثيرة. ويود وفده أن يستكشف الحلول مع الشركاء، بمن فيهم الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو غيرها، وهو يرحب بأي أفكار أو تعليقات إضافية من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وقال إنه يود إبلاغ اللجنة أن حكومة بلده ستعقد مؤتمر قمة في عام ٢٠١٦ لمعالجة مسألة مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وتأمل في حضور مجموعة واسعة النطاق من المشاركين.

٤٠ - السيد دينيس (ليبريا): أشار إلى أن المسؤولية الرئيسية للاتحاد الأفريقي هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، فسأل السيد ماروبينغ عن الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي استجابة للنتائج الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وسأل السيد زان عن جدوى الحلول التي اقترحها للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ولماذا أصبحت المسألة أكثر إلحاحاً منذ نشر تقرير الفريق، بالرغم من اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بها؟ فالحكومات الأفريقية تعلم أن أفريقيا هي أقل القارات نمواً وأن شعوبها فقيرة. فهل كانت هذه الحكومات مخادعة في استجداء أموال للتنمية من بلدان أخرى كل عام؟

٤١ - السيد ماوبي (ليسوتو): قال إن العروض التقديمية تبين أن شركات من العالم المتقدم ارتكبت الجرائم بحق البلدان النامية، ومع ذلك تُوُصِل إلى نتيجة مفادها أن الضحية هي الطرف الملزم باتخاذ إجراءات، وليس البلدان

التي تقيم العناصر الإجرامية فيها. وقد اعتُمِدت في الولايات المتحدة تشريعات للتصدي لذلك النشاط الإجرامي، وأوضح ممثل المملكة المتحدة التدابير التي اتخذت في بلده للحد من هذا النشاط الإجرامي؛ غير أن البلدان المتضررة، بوجه عام، يُنتَظَر منها أن تغير هياكل الحكم لديها. وتساءل إن كانت البلدان المتقدمة مستعدة لتسليم الأفراد المسؤولين، مشيراً إلى أنه في تسعينيات القرن الماضي، بعد وقوع حادثة فساد في مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، لم تجر إعادة مدير واحد إلى ليسوتو للمحاكمة والإيداع في السجن.

٤٢ - السيد تاديسي (إثيوبيا): قال إن جميع البلدان النامية تواجه قيوداً مالية. ولذلك ينبغي تعبئة جميع أشكال التمويل. فتعبئة الموارد المحلية تعزز المشروعية والديمقراطية والتنمية والملكية. ومن الضروري أيضاً أن يجري تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع من أجل توسيع الوعاء الضريبي. ولذلك ينبغي أن يظل النمو في صميم النقاش.

٤٣ - وأكد أن القدرات المؤسسية والإصلاحات الضريبية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية مازالت بالغة الأهمية. وتوجد صلة بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد المحلية، وينبغي أن تتسق المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات التنمية الوطنية. ويمكن إقامة صلة بين المساعدة الإنمائية الرسمية وجهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد المحلية، بما أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تستخدم لتعزيز قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية. وقد أنشأت خطة عمل أديس أبابا إطاراً مالياً من شأنه أن يعزز التعاون الضريبي، وهي تشمل مبادرات مثل مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود.

٤٤ - وقال إن إحدى المشاكل هي قلة التنسيق بين الهيئات الإقليمية والدولية. والتدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما التي تجريها الشركات المتعددة الجنسيات، غير أخلاقية وإنما يصعب القول إنها غير قانونية لأن تلك الشركات تستغل الثغرات القانونية. ولذلك يجب أن تُسد أي ثغرات قانونية إن أريد الحد من التدفقات المالية غير المشروعة واستخدام الأموال لأغراض التنمية المستدامة بدلاً من ذلك.

٤٥ - السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن أثر الملاذات الضريبية لا يجوز تجاهله في جهود التصدي للآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة. ولا يجوز تبرير أي ثروة لا تُعرَف مصادرها بالكامل و لم تُدفَع عنها ضرائب عادلة في إطار هياكل إدارة القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الآليات الحكومية الدولية المنسقة المبتكرة التي تيسر جهود السلطات الضريبية الوطنية المبذولة لمكافحة التهرب الضريبي وفرض ضرائب على تدفقات رأس المال ومخزونات الثروة.

٤٦ - السيدة الحسن (السودان): قالت إن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بيَّن أن أفريقيا تخسر كل عام حوالي ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الفساد والتهرب الضريبي في الصناعات الاستخراجية. وهذا يمثل تحويلاً كبيراً لمسار إيرادات يمكن أن تستخدم في الاستثمار في الهياكل الأساسية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لإعادة الموجودات المسروقة، والقضاء على الملاذات الآمنة للأرباح غير المشروعة. ويرحب وفد بلدها بالالتزامات بالحد من التدفقات المالية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وهو يحث على زيادة التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد.

٤٧ - السيد سينغر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التمييز واجب بين الأنشطة غير القانونية التي تشملها التدفقات المالية غير المشروعة، والجهود التي تبذلها الشركات

المتعددة الجنسيات لخفض أعبائها الضريبية عن طريق الثغرات القانونية. فالاستجابة السياساتية تختلف في حالة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وفي حالة النشاط الإجرامي. والسبيل إلى معالجة التدفقات المالية غير المشروعة هو تحسين الأطر القائمة للتصدي للجرائم الكامنة وراءها. ويلزم أن تتوافر قوانين جيدة وأن ينفِّذ كلٌّ من السلطات والمجتمع المدني والقطاع الخاص تلك القوانين بفعالية. فالمعايير الدولية موجودة ولكن تنفيذها يمثل تحدياً لبلدان كثيرة.

٤٨ - السيد ماروبينغ (مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي): قال إن الاتحاد الأفريقي بصدد عقد اجتماعات إقليمية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لإيجاد سبل لتنفيذ ما جاء بالتقرير، وجار اتخاذ تدابير تبعاً لذلك. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسة التنمية البشرية الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٩ - وأضاف قوله إن التدفقات المالية غير المشروعة تتسبب في مستويات مفرطة من التفاوت نتيجة خروج الأموال من أفريقيا ويصبح الفقراء أكثر فقراً. ولذلك ينبغي أن تعمل اللجنة الثانية بشأن هذه المسألة بغرض التوصل إلى خطة عمل. وبالمثل، ينبغي أن يتواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للعمل بشأن الإطار العالمي لتغير المناخ، إما كإطار قائم بذاته أو كبروتوكول ملحق بصكوك قائمة.

٥٠ - السيد نور (مدير مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك): قال إن مسألة تمويل التنمية محددة في الوقت الراهن من حيث الموارد الداخلية والخارجية. وبعد خصم التدفقات المالية غير المشروعة، تصبح كثرة من البلدان النامية دائنة صافية للبلدان المتقدمة النمو، وينبغي أن يؤخذ هذا الواقع في الحسبان عند تحديد الاستجابات الإقليمية والدولية لهذه المسائل، وهي عملية ينبغي أن تُبقِي في جميع الأحوال على عنصر تعبئة الموارد المحلية الأساسي.

٥١ - وأردف يقول إن حتى إذا وُجِدَت إرادة سياسية كافية لتنفيذ المبادرات العالمية الحالية في البلدان الأفريقية والنامية، فإن هذه البلدان لا تملك القدرات التقنية اللازمة في مجالات مثل التعاون الضريبي، والتسعير الداخلي، وسائر الأنشطة التجارية المتصلة بالبيع والشراء التي تشملها التدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي أن تُستَغَل المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أفضل من أجل بناء هذه القدرات. وثمة أهمية بالغة للتعاون والتكامل الإقليميين لتحسين السياسات الضريبية والحوافز الضريبية، وأعرب عن أمله أن يُضطَّلَع بمختلف المبادرات في إطار المنتدى العالمي للتنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، حتى يتسنى تحقيق نتائج على الصعيد العالمي.

٥٢ - الأستاذ بويس (قسم الاقتصاد، جامعة ماساشوستس بمدينة أمهرست): رداً على الأسئلة والتعليقات التي طرحتها وفود ليبريا وليسوتو وجمهورية تترانيا المتحدة، قال إن البلدان التي تقصدها التدفقات المالية غير المشروعة ورؤوس الأموال الهاربة عليها مسؤولية جسيمة للتصدي لهذه المسائل، وهي في الواقع أكثر من مجرد ملاذات آمنة، وإنما تكون أحياناً أيضاً بلداناً للمنشأ، كما يتضح من أمثلة القروض الخارجية التي تُستَخدَم لتمويل ثروات خارجية خاصة متراكمة في عملية أطلق عليها ”هروب رؤوس الأموال المدفوع بالديون“. وفي حالات كثيرة، تتدفق إيرادات الموارد الاستخراجية المتأتية من صادرات النفط والمعادن عائدة إلى نفس البلدان التي نشأت فيها الإيرادات أصلاً وقت الشراء. وبناءً عليه، من الأهمية البالغة بمكان أن يُنظر في مسؤوليات الشركاء الدوليين للبلدان الأفريقية؛

وسيكون خطأ كبيراً أن يوضع العبء برمته على كاهل البلدان الأفريقية وحدها.

٥٣ - وأضاف قوله إن قدرات الاستجابة السريعة لازمة لمعالجة مسألة استرداد الموجودات. بيد أن ما يفوق ذلك أهمية هو اتباع نهج منسق يشمل تعزيز قدرات الإنفاذ الدولية في مجال الجرائم المالية، يكون مفهوماً فيه أن مرتكبي الجرائم ليسوا فقط الأشخاص المتورطين مباشرة في التدفقات غير المشروعة، وإنما أيضاً العاملون في النظام المالي ممن يساعدون ويحرضون عليها. وسيلزم أن تُفرَض ضرائب على الدخل الكلي للشركات المتعددة الجنسيات كوحدة واحدة (Unitary taxation) وأن يطبق نظام الحصص الضريبية المحسوبة (formulary apportionment) على الإيرادات الضريبية، وذلك لسد الثغرات وإيجاد تمييز واضح بين الأنشطة غير القانونية مثل هروب رؤوس الأموال واقتناء الأموال بطرق غير مشروعة، وبين الأنشطة الموجودة في منطقة رمادية، حيث تحدث معاملات كثيرة من التسعير الداخلي. وسيلزم إنشاء مؤسسات جديدة وابتكارية لهذا الغرض.

٥٤ - وذكر أن الاقتراض الخارجي الذي يحوَّل إلى رؤوس أموال هاربة يجعل استتراف الموارد الصافي من أفريقيا أمراً لا يحدث عند هروب رؤوس الأموال نفسها، وإنما عند سداد الديون، مع فوائد في أحيان كثيرة. ويلزم أيضاً إنشاء مؤسسات دولية جديدة للفصل في مثل هذه الديون الكريهة، وهي مسألة تختلف عن الإعفاء من الديون. فالدائنون هم في الواقع من ينبغي لهم أن يطلبوا إلى الشعوب الأفريقية أن تعفي عنهم لإصدارهم قروض لم تُفِد الشعوب وإنما حكامها الفاسدون. والتصدي للمشكلة سيحد من استتراف الموارد من أفريقيا، وسيوائم أيضاً بين الحوافز المقررة للدائنين في النظام المالي الدولي وبين الحوافز المقررة للتنمية بحسن نية. وإذا لم يَجُز الطعن في شرعية الديون، يصبح الحافز ضعيفاً لأن تمارس مؤسسات الإقراض العناية الواجبة وأن تكفل ألا تكون قروضها أموالاً مختلسة. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في الابتكار المؤسسي في مجالات استرداد الموجودات وتنسيق طرائق فرض الضرائب الدولية على الشركات المتعددة الجنسيات والبت في الديون الكريهة.

٥٥ - السيدة ديل سيو (مستشارة شؤون الضرائب والتنمية، اللجنة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية، ومديرة مكتب محاماة)، رداً على التعليقات والأسئلة التي طرحتها عدة وفود، قالت إن الجهود التي بدأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أواخر تسعينيات القرن الماضي لمعالجة الممارسات الضريبية الضارة لم تكن فعالة تماماً. وفي إطار مبادرة تآكل الوعاء الضريبي وتقاسم الأرباح التي أطلقتها تلك المنظمة، كان أحد المجالات المثيرة القلق هو استخدام الحوافز الضريبية للملكية الفكرية، على شكل ''صناديق براءات الاختراع'' (patent boxes)، التي أدت إلى حدوث تهرب ضريبي على نطاق واسع جداً. ويلزم بذل المزيد من الجهود العالمية بالاستفادة من دعم جميع البلدان. وتمثل مسألة الثغرات القانونية مشكلة جوهرية في الحوكمة، إلا أن مصالح الشركات الغالبة على الصعيدين الوطني والدولي تضغط بقوة وتستثمر مبالغ كبيرة من المال لتحديد نتائج التشريعات التي تعود بالفائدة على الشركات. ولذلك ستتطلب أي إصلاحات مجدية مشاركة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية والأعمال التجارية والمجتمع المدني.

٥٦ - السيد ديفيس (خبير اقتصادي في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تعالج ضيق القدرات الذي يحول دون طرح نظم أكثر فعالية في

أفريقيا للتصدي لمشكلة الضرائب والتدفقات المالية. والمشكلة عالمية، وسيلزم إطلاق مبادرات إقليمية ومتعددة الأطراف لمواءمة الأطر التنظيمية ذات الصلة. ومع ذلك سيكون من الصعب على البلدان الأفريقية أن تتصدي لمسائل غير شرعية عابرة للحدود بالنظر إلى الزيادة في التدفقات المالية غير المشروعة المتولدة عن طريق القطاع الثالث. وستحتاج البلدان قدراً كافياً من بناء القدرات والمساعدة التقنية من الأمم المتحدة من أجل التصدي لتلك التحديات. وبالنظر إلى الصلة بين التحول الهيكلي والتدفقات المالية غير المشروعة، فإن التقاعس عن معالجتها له تداعيات على التنمية. وسيلزم بذل جهود أكثر جدية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

بيانان ختاميان

٥٧ - السيد أو جون (الرئيس المشارك): قال إن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا رغم أنها مشكلة إقليمية، فإن المناقشات بيَّنَت الحاجة إلى إيجاد حل عالمي. وسيضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنصيبه من أعمال المتابعة استجابة لخطة عمل أديس أبابا، التي شددت على أهمية تعبئة الموارد المحلية.

٥٨ - السيد لوغار (الرئيس المشارك): أعرب عن امتنانه للمساهمات التي قدمها أعضاء فريق المناقشة والوفود التي شاركت في المناقشة، وللاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقيامهما بدور رائد في عمل الفريق الرفيع المستوى، وللأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعمهما المقدم للجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.